Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 69, Part (1): 163-178
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.69.1.10

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

The role of monetary policy in the human development index in Iraq for the period 2004-2022

Hamada Awad Daham*, Saeed Ali Mohamed Al-Obaidi
College of Administration and Economics/Anbar University

Keywords:
Monetary Policy, Human Development, Lts index in its three dimensions.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 06 Aug. 2024
Accepted 01 Sep. 2024
Available online 31 Mar. 2025

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Hamada Awad Daham
College of Administration and Economics/Anbar University

Abstract: The research aims to identify the concept of the role of monetary policy in terms of its objectives, importance and role in influencing the human development index through its variables used in the research represented by the money supply and interest rate, which aims to enhance the human development index, and monetary policy and its impact on various aspects of human development such as health, education and standard of living were analyzed various cash. The results indicated that monetary policy can contribute significantly to improving human development indicators by creating a stable economic environment, promoting investment in social infrastructure, and supporting government programs aimed at raising the level of welfare of citizens. As well as analyzing the trends of the study variables, which included money supply and interest rate and their impact on the human development index based on the annual data for the period (2004-2022), the research has reached a set of conclusions, the most important of which is that the human resource is the real wealth of peoples, as any production process is not without its contribution to it, as well as being a renewable resource that can be developed continuous Iraq ly. The most important investments globally.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 69, Part (1): 163-178
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.69.1.10

دور السياسة النقدية في مؤشر التنمية البشرية في العراق للمدة 2004-2022

حماده عواد دحام **سعيد علي محمد العبيدي**
كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الانبار

المستخلص

يهدف البحث إلى التعرف على مفهوم دور السياسة النقدية من حيث أهدافها وأهميتها ودورها في التأثير على مؤشر التنمية البشرية من خلال متغيراتها المستخدمة في البحث المتمثلة بعرض النقد وسعر الفائدة والتي تهدف الى تعزيز مؤشر التنمية البشرية، وتم تحليل السياسة النقدية وتأثيرها على مختلف جوانب التنمية البشرية مثل الصحة والتعليم ومستوى المعيشة. وتناولت الاجراءات النقدية المختلفة. بما في ذلك حجم المعروض النقدي ومعدلات الفائدة والسيطرة على التضخم وتوفير التمويل الكافي للقطاعات الحيوية. أشارت النتائج أن السياسة النقدية يمكن أن تسهم بشكل كبير في تحسين مؤشرات التنمية البشرية من خلال خلق بيئة اقتصادية مستقرة وتعزيز الاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية، ودعم البرامج الحكومية الهادفة إلى رفع مستوى الرفاهية للمواطنين. فضلاً عن تحليل اتجاهات متغيرات البحث التي شملت عرض النقد وسعر الفائدة وأثرها على مؤشر التنمية البشرية بالاستناد إلى البيانات السنوية للمدة (2004-2022) وقد توصل البحث إلى مجموعه من الاستنتاجات اهمها يعد المورد البشري هو الثروة الحقيقية للشعوب، إذ إن أية عملية انتاجية لا تخلو من اسهامه فيها فضلا عن كونه مورد متجدد قابل للتطور بصورة مستمرة. ومن أهم التوصيات هي تفعيل التنمية البشرية في العراق من خلال النهوض بهذا المورد المتجدد الذي يعد من أهم الاستثمارات عالمياً.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، التنمية البشرية، مؤشرها بأبعاده الثلاثة.

المقدمة

تعد السياسة النقدية واحده من السياسات الاقتصادية المهمة وذلك لأنها تمارس دوراً كبيراً وفاعلاً من خلال أدواتها المتمثلة بعرض النقد وسعر الفائدة والسيطرة على السيولة النقدية. وتعد ايضاً إحدى الأدوات الاقتصادية التي تستخدمها الحكومات والبنوك المركزية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحكم في معدلات التضخم وأسعار الفائدة، وسعر صرف العملة وبالتالي تؤثر على النشاط الاقتصادي في العراق بشكل عام. وتستطيع الدولة تأدية هذا الدور من خلال البنك المركزي بصفته اعلى سلطة نقدية وتحقق أهدافاً حيوية عن طريق ادواتها السابقة الذكر، حيث تسعى هذه السياسة إلى تحقيق مستويات متقدمة في التنمية البشرية وذلك عبر الاستثمار في هذا المورد البشري المتجدد ودعمه بمجموعه من المؤشرات المتمثلة بمستوى التعليم والصحة ودخل الفرد واعطاء صورة أكثر دقة ومصداقية عن واقع حال التنمية البشرية ومؤشرها. لما لهذا المفهوم من أهمية كبيرة تمثله في الارتقاء بالمورد البشري، من أجل الوصول إلى تحقيق الهدف الرئيس وهو تحسين واقع الحال في ظل الظرف الاستثنائي الذي يمر به البلد ولاسيما أن البلد في الوقت الحاضر بحاجة الى هكذا تنمية، لذا تلعب السياسة النقدية دوراً حاسماً في تحديد مستوى التنمية البشرية، إذ تؤثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين إذ ترتبط التنمية البشرية في العراق بشكل وثيق بالسياسة النقدية إذ إن التحكم في التضخم واستقرار العملة يؤثران على القدرة الشرائية للفرد، مما يؤثر بدورة على مستويات الفقر والبطالة والخدمات الصحية والتعليمية. من خلال استراتيجيات سليمة، ويمكن للسياسة النقدية دعم التنمية البشرية من خلال تعزيز النمو الاقتصادي، وتوزيع الدخل

وتحقيق الاستقرار المالي وكلها عوامل تسهم في تحسين جودة الحياة في العراق، تم تقسيم البحث على خمسة مباحث. المبحث الأول تضمن المقدمة وهدف البحث ومنهجية البحث وفرضية البحث وأهمية البحث ومشكلة البحث. أما المبحث الثاني تضمن مفهوم السياسة النقدية من حيث أهميتها وأهدافها. أما المبحث الثالث فقد تضمن مفهوم التنمية البشرية ومؤشرها. أما المبحث الرابع تضمن علاقة السياسة النقدية بمؤشر البشرية. أما المبحث الخامس تضمن الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً. أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في أن للسياسة النقدية دوراً حيوياً في تعزيز التنمية البشرية، حيث تهدف هذه السياسة إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام وعادل من خلال توفير الفرص وتحفيز الاستثمار في رأس المال البشري فالإنسان يعد هو الوسيلة للتنمية وغايتها.

ثانياً. مشكلة البحث: تمثلت مشكلة البحث في أن مؤشر التنمية البشرية في العراق ذو مستوى متدني مقارنة مع بقية دول العالم. وهذا يعد مؤشر خطير على مستقبل الاقتصاد العراقي.

ثالثا. فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن للسياسة النقدية المتمثلة بعرض النقد وسعر الفائدة لها تأثير معنوي ايجابي في مؤشر التنمية البشرية في العراق.

رابعاً. هدف البحث: يهدف البحث إلى التعرف على السياسة النقدية من خلال متغيراتها المستخدمة وتحليل العلاقة بين السياسة النقدية ومؤشر التنمية البشرية في العراق وبيان الأثر الذي تتركه هذه السياسة.

المبحث الثاني مفهوم السياسة النقدية اهميتها اهدافها

أولاً. مفهوم السياسة النقدية: هي مجموعة من البرامج والاصلاحات والإجراءات الاقتصادية التي تضعها الحكومات العامة للقطاعات الاقتصادية التي تعبر عن إدارة الموارد الاقتصادية البشرية والمادية والتأثير في المتغيرات الاقتصادية الأساسية وتحقق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية مثل المحافظة على معدل بطالة مقبول ومعدل نمو اقتصادي والاستقرار في المستوى العام للأسعار ووضع مستقر ومرغوب في ميزان المدفوعات وذلك من خلال التحكم والسيطرة على عرض النقد واسعار الفائدة (مسعود، 2017: 2).

ثانياً. أهمية السياسة النقدية: تعد من أهم السياسات الاقتصادية ولجميع الأنظمة الاقتصادية لأنها تتحدد من خلال فلسفة النظرية الاقتصادية واتجاهات النظام السياسي وهي بذلك تعد حلقة الوصل التي تقوم بترجمة النظرية إلى الواقع العملي وذلك بسبب التطور الذي حدث في القرن الحادي والعشرون بعد الاهتمام الكبير في الاقتصاد التطبيقي الذي يسعى إليه الاقتصاديين ليتمكنوا من معالجة جميع المسائل الصعبة الخاصة بالسياسة النقدية والتي تكون قد حدثت بسبب الدورة الاقتصادية المتكررة (Ferrara and et al., 2018: 161).

ثالثاً. أهداف السياسة النقدية: هنالك مجموعة من الأهداف النهائية التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها فهي تعد المحفز الرئيس لتنشيط الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتتلخص هذه الأهداف بما يأتي (زكي، 2008: 37):

1. **استقرار المستوى العام للأسعار:** يعد واحد من الأهداف الرئيسة التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها لأنه يمثل مكانة هامه في تحقيق التنمية الاقتصادية إن حدوث أي ارتفاع أو اختلال في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى حدوث اختلال في كل من هيكلية الانتاج والطلب على السلع

والخدمات وتوزيع الدخل وهذا يؤدي إلى حدوث تدهور كبير في مدخلات الأفراد وغيرها من الاثار السلبية.

2. **تحقيق اعلى مستوى من التوظيف:** إن زيادة مستوى التوظيف يعد هدف مرغوب به في السياسة النقدية وإن هذا المفهوم لا يقتصر على عنصر العمل فقط بل وأيضاً يشمل الموارد الاقتصادية الأخرى فهو يمثل الوسيلة والغاية في الوقت نفسه.
3. **زيادة النمو الاقتصادي:** إن النمو الاقتصادي أحد أهم الأهداف الاقتصادية والتي تتطلع كل دولة إلى تحقيقها وتحدث هذه الزيادة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي في الدولة أعلى من الزيادة في معدل نمو السكان وفي هذه الحالة سوف يكون متاحاً للمجتمع المزيد من السلع والخدمات وتوفر له مستوى معاشي مرتفع.
4. **معالجة العجز في ميزان المدفوعات:** السياسة النقدية تمارس دوراً فعال في تخفيض العجز الذي يحدث في ميزان المدفوعات وذلك عن طريق ارتفاع سعر اعادة الخصم الذي بدوره يدفع البنوك التجارية إلى القيام برفع أسعار الفائدة وذلك عن طريق القروض التي تمنحها لعملائها أو الشركات وسوف يؤدي هذا الأمر إلى انخفاض في حجم الائتمان والطلب على السلع والخدمات

رابعاً. بعض مؤشرات السياسة النقدية: هناك بعض المؤشرات التي اعتمد عليها من أجل تحليل وفاعلية السياسة النقدية وادائها تمثله بما يأتي (Reis and Linguas, 1996: 92):

1. **عرض النقد:** وهو يعد أحد المتغيرات الاساسية التي تؤثر على النشاط الاقتصادي وتوازنه والتي يمكن من خلالها تحقيق الاستقرار النقدي عن طريق السياسة النقدية فأن هذا التوازن يعتمد بشكل اساسي على ادارة الكتلة النقدية التي يجب ان تنسجم مع واقع ومتطلبات الوضع الاقتصادي السائد في البلد وبعد سنة 2003 اصبح الحفاظ على الاستقرار في معدل نمو عرض النقود، هدفاً رئيساً تسعى إليه السياسة النقدية لكي تتمكن من التأثير في النشاط الاقتصادي وذلك لأن تغيره سوف يترك اثراً على الطلب والعرض الكلي ومن ثم الأسعار الجدول رقم (1) يبين تطور عرض النقد في العراق حيث نلاحظ انه بعد سنة (2003) شهد العراق ارتفاع في المعروض النقدي بسبب ارتفاع الايرادات النفطية.

جدول (1): تطور عرض النقد في العراق للمدة (2004-2022) (مليون دينار)

السنوات	عرض النقد الضيق M 1	معدل التغير السنوي %	عرض النقد الواسع M 2	معدل التغير السنوي %
2004	10148626		11498148	
2005	11399125	12.3	14659359	27.4
2006	15460060	35.6	21050249	43.5
2007	21721167	40.4	26919996	27.8
2008	28189934	29.7	34861927	29.5
2009	37300030	32.3	45305289	29.9
2010	51743489	38.7	60289168	33.0
2011	62473929	20.7	72067309	19.5
2012	63735871	2.01	75336128	4.5

السنوات	عرض النقد الضيق M 1	معدل التغير السنوي %	عرض النقد الواسع M 2	معدل التغير السنوي %
2013	73830964	15.8	87526585	16.1
2014	72692448	-1.5	90566930	3.4
2015	65435425	-9.9	88763709	-1.9
2016	70733027	8.09	89102140	0.38
2017	71161551	0.6	90435351	1.4
2018	27930527	2.4	91602765	1.2
2019	86771000	18.9	92513542	0.99
2020	81230120	-6.38	86235101	-6.7
2021	11994401	39.13	13988578	53.6
2022	14647925	27.43	16829132	28.40

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والبحوث النشرة الاحصائية السنوية (2004-2022)

كانت أعلى نسبة للنقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي للسنوات من (2004-2008) إذ بلغت (28189934,21721167,15460060,11399125,10148626) على التوالي ويعود السبب في ذلك إلى أنه في هذه السنوات كانت ثقة الجمهور ضعيفة في القطاع المصرفي والأوضاع الأمنية والسياسية غير مستقرة وذلك بسبب الحرب ضد الارهاب وهنالك مخاوف كبيرة لدى الأفراد الذين لديهم فوائض نقدية من ايداع أموالهم لدى المصارف وهذا يدل على ضعف الجهاز المصرفي وكانوا يفضلون الاحتفاظ بهذه السيولة،وهذا يكون واضح من معدل التغير في عرض النقود للسنوات (2005-2010) بالمعنى الضيق حيث بلغ معدل التغير السنوي (12.6%، 35.6%، 40.4%، 29.7%، 32.3%، 38.7%) على التوالي وسبب ذلك ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية وزيادة نسبة الصادرات وكذلك تعديل سلم الرواتب وزيادة النفقات الاستثمارية الجارية وأيضاً حجم الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2008: 2).

أما السنوات (2011-2013) فقد شهدت تطور عرض النقد الضيق تغيرات طفيفة إذ إن النقود خارج الجهاز المصرفي قد ارتفع مقارنة مع السنوات السابقة وهذا الارتفاع جاء بسبب زيادة المكونات الرئيسة لعرض النقود بالمفهوم الضيق والمتكونة من صافي العملة في التداول وكذلك الودائع الجارية اذ بلغت في سنة (2013) (73830964) مليون دينار، في حين بلغ معدل التغير السنوي لها (20.7% و2.01% و15.8%)على التوالي وذلك بسبب الاستقرار الامني في العراق وارتفاع أسعار النفط في هذه الفترة وذلك بسبب الزيادة الحاصلة في الطلب على النقود نتيجة ارتفاع السيولة المحلية، أما السنوات (2014-2015) فقد انخفض فيها عرض النقد الضيق بشكل كبير كما موضح في الشكل البياني وانخفاض منحنى عرض النقد بالمعنى الضيق وبمعدل تغير سنوي سالب قد وصل إلى (1.5-%، 9.9-%) وذلك جاء نتيجة الأحداث التي شهدها ومر بها العراق في تلك الفترة وهي تمثلت بالحرب ضد الارهاب والاتجاه نحو الزيادة على الانفاق العسكري فقط والابقاء

على النفقات التشغيلية، والظروف الاستثنائية في هذه المدة أدت إلى احتفاظ الأفراد بالسيولة وتراجع الطلب على النقود مما أدى ذلك إلى تراجع نمو عرض النقد الضيق.

لكن في السنوات (2016-2019) شهد عرض النقد بالمعنى الضيق ارتفاعاً ملحوظاً حيث اخذت هذه النسبة بالارتفاع وكذلك بمعدل تغير سنوي بلغ إلى (8.09%، 0.6%، 2.4%، 18.9%) على التوالي وذلك نتيجة المساعدات الخارجية لأعاده المناطق المحررة وارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية وكذلك التعويضات والهبات والمنح والمساعدات المقدمة من دول العالم إلى العراق وغيرها، فضلاً عن بعض الهبات والتعويضات الممنوحة من أجل اعادة اعمار المناطق المحررة وهذه تعتبر عوامل خارجة عن ارادة وسيطرة السلطات النقدية، أما في سنة (2020) فقد تراجع عرض النقد الضيق بشكل كبير وبمعدل تغير سنوي سالب قد بلغ (12.1-%) ويعود سبب ذلك إلى تراجع النشاط الاقتصادي في العالم بين جميع الدول وذلك جاء نتيجة انتشار جائحة كورونا وأيضاً انخفاض في أسعار النفط في السوق العالمية وأيضاً تراجع العوائد النفطية والابقاء فقط على النفقات التشغيلية. أما عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) فقد شهد تغيراً سنوياً كبيراً وحقق أعلى نسبة نمو له طيلة المدة سنة (2006) وبنسبة بلغت (43.5%) بسبب زيادة الثقة بالعملة المحلية لدى الجمهور والمستثمرين، أما السنوات (2007- 2014) فقد ارتفعت عن السنوات السابقة وذلك نتيجة زيادة المكونات الرئيسة لعرض النقد الواسع ويتمثل في عرض النقد بالمعنى الضيق والودائع الجارية والودائع الأخرى وذلك بمعدل تغير سنوي بلغ (27.8%، 29.5%، 29.9%، 33%، 19.5%، 4.5%، 16.1%، 3.4%) على التوالي وذلك لأنه كلما زادت نسبة العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي فان عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) ترتفع نسبته، لكن الانخفاض الكبير قد حصل في سنة (2015) وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في الاسواق العالمية والحروب على الارهاب وكذلك زيادة لمتطلبات الحروب وضعف ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي والابتعاد عن القروض الربوية التي تتعارض مع الدين الاسلامي وتخلف الأجهزة المصرفية وعدم مواكبة التطورات الحديثة بسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة سجلت معدل تغير سنوي منخفض وسالب فقد بلغ (1.9-%).

أما السنوات (2016-2019) فقد ارتفعت النسبة أكثر من السنوات السابقة وذلك جاء نتيجة الارتفاع في عرض النقد الضيق (M1) ومكوناته ويعد ذلك مؤشراً جيداً على التحسين النسبي في الوعي المصرفي والثقة عند الجمهور وهذا بدورة انعكس ايجابياً على زيادة الودائع الجارية لدى المصارف التجارية وهذا مما ساعد على زيادة عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) وبلغ معدل التغير السنوي (0.38%، 1.4%، 1.2%، 0.99%) على التوالي، اما سنة (2020) فقد بلغت نسبة التغير السنوي معدلات سالبة وقد وصلت إلى (6.7-%) إذ انخفضت عن الأعوام السابقة وذلك بسبب توقف التعاملات المصرفية على مستوى العالم وذلك بسبب انتشار جائحة كورونا.

2. **أسعار الفائدة:** تعد أسعار الفائدة أيضاً من المتغيرات النقدية التي يمكن أن تستخدم في التأثير على حركة النشاط الاقتصادي حيث كان توجه العراق بعد سنة (2003) هو استخدام سعر الفائدة على عدّه أداة رئيسة من أجل السيطرة على التضخم بدلاً من عرض النقود وكذلك كهدف وسيط في رفع قيمة العملة المحلية والسيطرة على التضخم وذلك لأن سعر الفائدة يعد بمثابة الضمان الحقيقي لمدخرات لكن سيطرة القطاع العام على حوالي (80%) من الناتج المحلي الاجمالي وكذلك هيمنة الايرادات النفطية ومساهمتها بالجزء الأكبر من الايرادات العامة وهذا سبب تذبذباً في اسعار الفائدة

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 69, Part (1): 163-178
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.69.1.10

ومن أجل معرفة معدلات التضخم وأسعار الفائدة وتغيراتها من خلال الجدول رقم (2) (جمعة، 175:2012).

إن الجدول رقم (2) يوضح التطورات في معدلات أسعار الفائدة خلال مدة البحث إذ إن هناك ارتفاعاً كبيراً في معدلات التضخم للسنوات (2005-2007) وجاء ذلك بسبب الانفتاح الكبير الذي شهدة العراق بعد عام (2003). يظهر من خلال الجدول رقم (2) ارتفاعاً في معدل التضخم وصل إلى (26.96%، 37%، 53.2%) على التوالي وذلك نتيجة زيادة الطلب على السلع والخدمات وأيضاً زيادة النفقات الحكومية الجارية إذ ارتفعت الرواتب والأجور في موازنة عام (2006) وأدى ذلك إلى زيادة المعروض النقدي في حين لم ترافقه أي زيادة في السلع والخدمات. لذلك عملت الحكومة على رفع سعر الفائدة للسنوات التالية (2006- 2008) إلى (10.42%، 20%، 16.75%) على التوالي وذلك من أجل السيطرة على التضخم واستقرار المستوى العام للأسعار وهذا بدورة أدى إلى انخفاض التضخم إلى أدنى مستوى له في سنة (2009) حيث بلغ (2.8-%) وايضاً انخفاض في اسعار الفائدة الى (8.83%) في حين إن هذا الانخفاض في أسعار الفائدة لن يؤثر على نشاط الائتمان، لأن المصارف سوف تواجه ضغوطاً تمثلت في زيادة رؤوس أموالها وانخفاض الطلب على الأسهم أدى إلى انخفاض أسعارها في الاسواق المالية (تقرير البنك المركزي العراقي للاستقرار المالي، 12:2010).

ولكن بعد ذلك بدء الارتفاع التدريجي في التضخم حيث وصلت نسبته في سنة (2012) إلى (6.1%) أما بالنسبة لأسعار الفائدة فقد استمرت بالانخفاض إلى أن وصلت إلى (6.00%) في سنة (2011) وذلك بعد اتساع مهام ودور السلطات النقدية في تحرير وتفعيل دور أسعار الفائدة في التصدي للتضخم والتوسع الحاصل في الانفاق الحكومي بشقية الجاري والاستثماري وذلك بهدف تقييد الضغوطات التضخمية من هذا وجعل سعر الفائدة موجب بالنسبة للمقرض وهذا مما يحفز الادخار الصافي وسحب الفائض النقدي وكذلك السيطرة على السيولة المحلية وتحفيز الائتمان المصرفي، في المجالات الاستثمارية للقطاع الخاص.

جدول (2): التطورات في معدلات أسعار الفائدة والتضخم في العراق للمدة (2004-2022)

السنوات	سعر الفائدة% (1)	معدل التضخم % (2)	معدل الفائدة الحقيقية (3)=(2-1)
2004	6.00	26.96	-2.96
2005	6.33	37	-30.67
2006	10.42	53.2	-42.78
2007	20.00	30.8	-10.8
2008	16.75	2.7	14.05
2009	8.83	-2.8	11.63
2010	6.25	2.4	3.85
2011	6.00	5.6	0.4
2012	6.00	6.1	-0.1
2013	6.00	1.9	4.1

3.8	2.2	6.00	2014
4.6	1.4	6.00	2015
3.83	0.5	4.33	2016
3.8	0.2	4.00	2017
3.6	0.4	4.00	2018
4.2	-0.2	4.00	2019
1.8	3.2	4.00	2020
-1.5	6	4.50	2021
-2.8	5	2.20	2022

المصدر: وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء – المجموعة الاحصائية السنوية للمدة (2004-2022)

تبين سنة (2016) أنه تم تخفيض سعر الفائدة إلى (4.33%)وذلك من أجل تحقيق الاستقرار النقدي لتنفيذ السياسة التي يعتمدها البنك المركزي وهي تتمثل الاسهام في تحفيز المصارف لتحسين النمو الاقتصادي من خلال توفير الائتمان المناسب لنشاطات القطاع الخاص، واستمرت معدلات التضخم بالانخفاض حيث سجلت معدلات سالبة عام (2019) وبلغت نسيتها (-0.2%) وذلك بسبب الاستقرار الذي شهده القطر بعد الانتهاء من العمليات العسكرية، وكذلك عمدت السلطات النقدية إلى تخفيض سعر الفائدة في سنوات (2016-2019)الى (4.33%، 4.0%، 4.0%، 4.0%)على التوالي وذلك لتحفيز النشاط الاقتصادي من أجل تمويل المشاريع التنموية واستمرار عملية التنمية الاقتصادية ويمتد أثره ليصل إلى سعر الصرف وميزان المدفوعات وسوق الأوراق المالية وغيرها من المتغيرات الاقتصادية، لكن هذا الارتفاع والانخفاض في أسعار الفائدة لم يؤثر على الناتج المحلي الاجمالي بشكل كبير وذلك لضعف العمق المالي في الاقتصاد العراقي وكذلك لعدم قدرة القطاع المصرفي على الاستثمار في الجانب الحقيقي نتيجة التشريعات والقوانين النافذة. وفي سنة (2020) وبدء انتشار جائحة كورونا وفرض الحضر الشامل أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم إلى (3.2%) وفيما بقيا سعر الفائدة عند نسبة (4.0%).

المبحث الثالث: مفهوم التنمية البشرية

مفهوم التنمية البشرية: قد اطلق مفهوم التنمية البشرية في بداية التسعينات من القرن الماضي وذلك من قبل البرنامج الانمائي للأمم المتحدة (UNDP) وقد اجتمع بعض علماء الانسانيات والمفكرين على أنها تمثل تباشير الخروج من الأزمات المعاصرة والتمهيد لمسيرة معرفية حضارية تتمتع بتغيرات في المفاهيم وقصر المسافة بين التطبيق والعلم وظهور مواقف جديدة من البيئة والتنمية تتطابق فيها تلك العلوم بتطورها مع ازدياد معرفتنا بالحياة والبيئة والطبيعة والاهتمام في التنظير باللايقين وكذلك من حيث استعمال النماذج المنطقية الكمية في البلدان والاقاليم وبذلك يصبح العنصر البشري والعقل والابداع والتنظيم المجتمعي من المحددات الحقيقية للتنمية والانتاج وذلك بدلا من طغيان التركيز على النمو الاقتصادي الذي يحول دون توزيع ثمار هذا النمو توزيعاً صحيحاً وعادلاً على الفئات الاجتماعية المختلفة وبعد هذا اقتضى الأمر أن يصبح مفهوم التنمية البشرية أكثر شمولا من تلك المصطلحات السابقة (امارتياسين، 2010: 9).

أولاً. مؤشر التنمية البشرية ومؤشراتها الفرعية (HDI): يعرف مؤشر التنمية البشرية بأنه المقياس الرئيس المستعمل وذلك من أجل قياس التنمية البشرية وهو يعد عنصر استراتيجي في النهج الجديد للعملية التنموية وبذلك يقيم مستويات درجات التقدم وذلك استنادا إلى مفهوم أنمائي أوسع من مفهوم الدخل، وهو يعد مقياس مركب يقوم بقياس متوسط الانجازات في ثلاثة مؤشرات رئيسة وهي تتمثل في الصحة والتعليم والدخل ويعطي تدرجاً نسبياً للبلدان ويبين المدى الذي وصل إليه كل بلد وذلك وفق هذا الدليل والذي تقع قيمته بين الصفر والواحد الصحيح وتكون مقسمه على أربع فئات (البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، 2010: 16).

أ. فئة التنمية البشرية المرتفعة جداً: وتكون فيها قيمة الدليل (0.75) فما فوق.
ب. فئة التنمية البشرية المرتفعة: وتكون فيها قيمة الدليل من (0.51-0.74).
ج. فئة التنمية البشرية المتوسطة: وتكون فيها قيمة الدليل من (0.26-0.50).
د. فئة التنمية البشرية المنخفضة: وتكون فيها قيمة الدليل من (0,25) فما دون.

1. **مؤشر الصحة**: إن حفظ الصحة وتعزيزها هو يعد أمراً أساسي من أجل معافاة الانسان وذلك من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، وإن الحياة الطويلة هي تعد قيمة بحد ذاتها فالناس في معظم البلدان يضعون الصحة على نحو أعلى في سلم أولوياتهم وعلى ذلك فأن الصحة كثيراً ما تصبح قضية سياسية تحاول الحكومات ارضاء تطلعات شعوبها عن طريقها. وهناك سبل كثيرة من أجل حفظ الصحة وتعزيزها تتطلع إليها الشعوب تقع خارج إطار القطاع الصحي.
2. **مؤشر التعليم:** إن مؤشر التعليم من شأنه يعكس مستوى التنمية البشرية التي وصل إليها المجتمع في مجال المعرفة فالفرد المتعلم من البديهي أن يكون أكثر ايجابية من الفرد غير المتعلم وتزداد انتاجيته أكثر كلما ارتفع مستوى تعليمه وتأهيله، فالتعليم هنا يعد سلعة رأسمالية وهو يعد رأس مال غير مادي أكثر أهمية من رأس المال المادي، فلأنسان المتعلم يقوم بنشر المعرفة في المحيط الذي يعيش فيه وبين زملائه وهو بذلك يسهم في رفع مستوى وعيهم وادراكهم في فهم جوانب الحياة التي يعيشونها.
3. **مؤشر الدخل:** يعد الدخل والنمو عنصران اساسيان في عملية التنمية الاقتصادية وإن أي تفكير بخلاف ذلك هو يعد اغفال لأهمية الدخل في توسيع افاق البشر، فالدخل يعد ضروري من أجل تمكين الانسان في امتلاك الموارد اللازمة من أجل الحصول على كل من الغذاء والمسكن والملبس وذلك لتوسيع خياراته المختلفة، وفي حين إن النمو الاقتصادي يعتبر عصب التنمية البشرية الذي يساهم في ايجاد قوة الدفع الذاتية التي تساهم في تحقيق التنمية البشرية والتي تهتم بتطوير القدرات الانسانية واستعمال هذه القدرات في الانتاج وفي حين يتطلب تطوير هذه القدرات الاستثمار في رأس المال البشري أي تطوير وتحسين مهارات (الدعمة، 2002: 26).

جدول (3): يبين مؤشر التنمية البشرية بأبعاده الثلاثة

السنوات	الانفاق على الصحة (1)	الانفاق على التعليم (2)	متوسط دخل الفرد (3)	مؤشر التنمية البشرية (4)
2004	1788257	1802610	3752634	0.615
2005	1469086	1622273	3703146	0.617
2006	1637696	2236287	3796875	0.621
2007	1789216	2891257	3754987	0.625
2008	2708934	5250308	3944918	0.629

السنوات	الانفاق على الصحة (1)	الانفاق على التعليم (2)	متوسط دخل الفرد (3)	مؤشر التنمية البشرية (4)
2009	2666786	5650973	3938244	0.632
2010	3823056	6871578	4065269	0.638
2011	4591914	1011596	4312564	0.642
2012	4047971	9804497	4820691	0.646
2013	4930391	10574821	5101040	0.647
2014	4283254	9983244	4993586	0.644
2015	3772844	9089124	4817351	0.649
2016	4009530	9695721	5515131	0.656
2017	3997396	10239586	5426264	0.667
2018	4360175	12689434	5830686	0.671
2019	5447030	12687082	5412758	0.689
2020	5878643	10396270	4728188	0.674
2021	5938976	11023567	4927698	0.686
2022	5997698	14205478	5037896	0.673

المصدر:

- ❖ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية، بغداد وزارة التخطيط.
- ❖ البنك الدولي لمؤشر راس المال البشري (2004-2022).

حيث يعد الانفاق على الصحة من الأولويات التي يسعى المعنيون والمشرفون في هذا القطاع إلى معرفتها وتحليلها وذلك من أجل السيطرة عليها، إذ إن ضبط الانفاق الحكومي في هذا الجانب وتوجيها بالاتجاه الصحيح يهدف إلى الحصول على أكبر قدر من العوائد المتمثلة بالعملية الانتاجية الجيدة للوسائل المادية والبشرية، وكذلك الاهتمام بجودة وكفاءة الخدمات الصحية الجيدة المقدمة إلى المجتمع تعد من أهم الأهداف الرئيسة للتنمية البشرية والاجتماعية. في حين يواجه قطاع الصحة في العراق العديد من المعوقات والتحديات في بعض السنوات التي تحول دون تقدمة وتطوره بل أدت إلى تدهوره وتأخره، مما ضعف الانفاق العام على القطاع الصحي، فضلاً عن الصراعات والحصار والحروب التي تعرض لها العراق في سنة (2004) بعد حرب امريكا على العراق سنة (2003) انخفض فيها تمويل القطاع الصحي وقد وصل إلى (1788257) مليون دينار وبعدها وفي سنوات على التوالي (2007 الى 2013) بدء بالارتفاع كما في الجدول رقم (3) وذلك بسبب التحسن في الأوضاع الاقتصادية والسياسية للبلد مما دفع إلى الزيادة في الانفاق على القطاعات المؤسسات الصحية وبالإضافة الى الدعم الدولي الذي تلقاه العراق مالياً وفنياً من المنظمات الدولية والدول المناحة، والاصلاحات التي قامت الحكومة بتنفيذها من بناء المستشفيات والمراكز صحية جديدة ادت بالمقابل إلى الزيادة في العملية الانتاجية لدى الفرد فكلما تمتع الفرد بصحة جيدة كلما زادت انتاجيته مما يؤدي إلى الزيادة أيضاً في الدخل الذي يحصل عليه. أما في السنوات (2014 الى 2017) على

التوالي كما في الجدول رقم (3) نلاحظ انخفاض في الانفاق على القطاع الصحي ومؤسساته وذلك نتيجة تعرض البلد إلى الصراعات والحروب ضد الارهاب(داعش) خلال هذه الفترة أصبح قصور في الانفاق على القطاع الصحي بسبب توجه البلد إلى زيادة الانفاق على القطاع العسكري اكثير من بقية القطاعات الأخرى بما فيها القطاع الصحي مما أدى إلى انخفاض نسبة التمويل المخصص للقطاع الصحي مقارنة بدول الجوار دول الخليج العربي وذلك لأن القطاع الصحي العراقي يعتمد إلى حداً ما على التمويل المركزي حيث اصبح العراق من أقل الدول في القطاع الصحي فأصبح بعيداً عن تحقيق أهداف التنمية البشرية وتدهور موقعة في مؤشر التنمية البشرية. أما في سنوات (2018 الى 2022) على التوالي فقد زاد الانفاق على القطاع الصحي كما مبين في الجدول رقم (3) وذلك نتيجة استقرار الأوضاع الاقتصادية في البلد فضلا عن الدعم من المنظمات الدولية للقطاع الصحي من الأدوية والمستلزمات الطبية كلها ساهمت في زيادة الانتاجية لدى الفرد مما أدى إلى الزيادة في دخول الأفراد وحصول ارتفاع متفاوت في مؤشر التنمية البشرية في العراق كما مبين في الجدول رقم (3) (شهاب، 1989: 21).

المبحث الرابع: نتائج تطبيق نموذج ARDL لقياس دور السياسة النقدية بالتنمية البشرية

أولاً. متغيرات البحث:

جدول (4): رموز متغيرات البحث

المتغير	الرمز	الدلالة
عرض النقد	X1	المتغيرات المستقلة
سعر الفائدة	X2	
مؤشر التنمية البشرية	Y1	المتغير تابع

ثانياً. اختبار فليبس – بيرون: وللتأكد من السلسلة الزمنية ليس لها جذر وأنها مستقرة، يتم استخدام اختبار فيلبس- بيرون.

جدول (5): اختبار فليبس - بيرون UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

	At Level			
		Y1	X1	X2
With Constant	t-Statistic	-1.3828	-1.667	-1.553
مع القاطع	Prob.	0.5864	0.4437	0.5015
		no	no	no
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.8727	-0.962	-2.3939
مع القاطع والمتجه	Prob.	0.6587	0.9426	0.3797
		no	no	no
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.2726	-0.574	-1.1375
بدون القاطع والمتجه	Prob.	0.9474	0.4654	0.2304
		no	no	no

	At First Difference			
		d(Y1)	d(X1)	d(X2)
With Constant	t-Statistic	-4.455	-3.6006	-3.4985
مع القاطع	Prob.	0.0005	0.008	0.0107
		***	***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.522	-3.6112	-3.5731
مع القاطع والمتجه	Prob.	0.0027	0.0356	0.0391
		***	**	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.4304	-3.6123	-3.5047
بدون القاطع والمتجه	Prob.	0	0.0005	0.0007
		***	***	***

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews.12).
(***) تشير بأنها معنوية احصائية وإن جميع المتغيرات ساكنة وخالية من جذر الوحدة.

ثالثاً. نتائج تطبيق ARDL لقياس دور السياسة النقدية في مؤشر التنمية البشرية في العراق:
بناءً على نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات البحث يمكن تطبيق نموذج ARDL على متغيرات المستخدمة في البحث.

ويبين من الجدول رقم (5) أن معامل تحديد R-squared قد بلغ (99.0) ومعامل التحديد المصحح بلغ (0.99) وهذا يعطي القوة التفسيرية للنموذج الذي تم استخدامه، بمعنى المتغيرات المستقلة تفسر (99%) من المتغير التابع وأن (1%) هي تغيرات لم تفسر والتي تعود إلى عوامل خارج النموذج، بينما (Durbin-Watson stat) بلغت (2.202) وهذه القيمة تشير إلى أن النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي.

جدول (6): نتائج تقدير نموذج وفق منهجية (ARDL)

R-squared	0.996492	Durbin-Watson stat	2.202471
Adjusted R-squared	0.995630		
F-statistic	1156.454	Prob(F-statistic	0.000000

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews.12).

رابعاً. نتائج اختبار الحدود لنموذج التكامل المشترك (ARDL Bounds Test): يستخدم اختبار الحدود لمعرفة مدى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع عن طريق المقارنة بين أحصائيه (F) وحدود القيم الحرجة العليا والدنيا كما في الجدول. تظهر النتائج في الجدول رقم (6) أن القيمة الإحصائية المحتسبة (F) قد بلغت (5.083948) أكبر من القيمة الحرجة (F)عند الحد الأعلى لها عند مستوى (1%) وتساوي (4.68)، مما يعني أن هناك علاقة توازن طويلة الأجل، لذا تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي أن هناك توازناً طويل الأجل بين المتغير المستقل والمتغير التابع لذلك هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات خلال مدّة الدراسة.

جدول (7): نتائج اختبارات الحدود للعلاقة بين المتغيرات

ARDL Bounds Test		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.083948	2
Critical Value Bounds		
Significance	**I0 Bound**	**I1 Bound**
10%	2.26	3.35
5%	2.62	3.79
2.5%	2.96	4.18
1%	3.41	4.68

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews.12).

خامساً. اختبار معلمة الأجل القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM): بعد أن تم إجراء اختبار الحدود وتأكيد وجود علاقات توازن طويل الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، فأنه يستوجب الآن اجراء تقديرات لمعلمات الأجل الطويل ومعلمة الاجل القصير ومعلمات تصحيح الخطأ (ECM) استنادا إلى برنامج الإحصاء (Eviews.12)، ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (7).

جدول (8): نتائج التقدير لمعلمات الأجل القصير والطويل ومعلمات تصحيح الخطأ

Cointegrating Form				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
D(Y1(-1))	0.446349	0.102844	4.340061	0.0001
D(X2)	0.004399	0.006250	0.703891	0.4844
CointEq(-1)	-0.137401	0.027687	-4.962594	0.0000
Cointeq = Y1 - (0.0069*X1 - 0.0320*X2				
Long Run Coefficients				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
X1	0.006912	0.000912	7.579748	0.0000
X2	-0.032018	0.045678	0.700959	0.4862

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews.12).

من الجدول أعلاه نجد معلمة تصحيح الخطأ CointEq (-1) التي تبلغ (-0.13) وتمثل المعلمة لتصحيح الخطأ معدل التكيف بين المدى القصير والطويل، وهي سالبة ومعنوية عند مستوى احتمالية أقل من (1%)، مما يعني التأكد على وجود توازن طويل الأجل بين متغيرات السياسة النقدية ومؤشر التنمية البشرية في العراق خلال مدة الدراسة، وإن الاختلال في التوازن يتم تصحيحه خلال (-0.13) من الزمن. وتستوجب أن تكون معنوية وسالبة من أجل تقديم سببٍ على وجود العلاقة الطويلة الأجل بين متغيرات البحث.

تبين من خلال الجدول رقم (8) وجود علاقة معنوية طردية طويلة المدى بين متغير عرض النقد (X1) ومؤشر التنمية البشرية هذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، أي ان زيادة عرض النقد

بنسبة (1%) يؤدي إلى ارتفاع مؤشر التنمية البشرية بنسبة (0.00691) وذلك عند توفير المزيد من الأموال مما يدفع الحكومة أن تزيد من انفاقها على البرامج الاجتماعية والبنية التحتية والتعليم والصحة وتسهم بصورة مباشرة في تحسين جودة الحياة ومستويات التعليم والرعاية الصحية، مما يرفع من مؤشر التنمية البشرية. وتوجد علاقة معنوية عكسية طويلة الأجل بين متغير سعر الفائدة (X2) ومؤشر التنمية البشرية أي إن زيادة سعر بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض مؤشر التنمية البشرية بنسبة (0,0320) وذلك نتيجة سوء توزيع النفقات العامة من حيث الانفاق على الصحة والتعاليم فان ارتفاع سعر الفائدة يمكن أن يؤدي إلى تباطؤ في النمو الاقتصادي ومؤشر التنمية البشرية.

سادساً. اختبارات صحة الأنموذج (ARDL):

1. اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل (LM): يتبين من خلال الجدول رقم (9) إن نتائج الاختبار أثبتت جودة وسلامة النموذج المقدر لأن قيمة إحصائية (F) المحسوبة بلغت (1.126657) لمستوى احتمالية (Prob: 0.3315) وهي غير معنوية عند مستوى (5%) هذا يعني أن النموذج خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل.

جدول (9): اختبار مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل (LM)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.126657	Prob. F(2,55)	0.3315
Obs*R-squared	2.833698	Prob. Chi-Square(2)	0.2425

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews.12).

2. اختبار سكون تجانس التباين (ARCH): تظهر النتائج في الجدول رقم (10) سلامة النموذج الأول من مشكلة عدم التجانس للتباين، لان القيمة المحسوبة (F) بلغت (0.601722) وهي غير معنوية عند مستوى (5%)، وهوما يدل على أن النموذج سليم من مشكلة عدم تجانس التباين.

الجدول رقم (10) اختبار شرط الثبات لتجانس التباين لحدود الخطأ (ARCH)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.601722	Prob. F(1,69)	0.4406
Obs*R-squared	0.613810	Prob. Chi-Square(1)	0.4334

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews.12).

المبحث الخامس: الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات:

1. أثبتت نتائج التحليل للسياسة النقدية ان المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في البحث والمتمثلة بعرض النقود وسعر الفائدة شهدت ارتفاعاً طيلة مدة البحث.
2. تركز السياسة النقدية على توفير التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تساعد على خلق فرص عمل جديدة، مما يقلل من معدلات البطالة والفقر ويعزز من مستوى التنمية البشرية
3. يمكن استخدام السياسة المالية من خلال الانفاق الحكومي والاستثمار في البنية التحية الى تحفيز النمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وزيادة الدخل الفردي وهوما ينعكس ايجابياً على مؤشرات التنمية البشرية.

4. يعد المورد البشري هو الثروة الحقيقية للشعوب، إذ إن أي عملية انتاجية لا تخلو من اسهامه فيها فضلا عن كونه مورد متجدد قابل للتطور بصورة مستمرة، كما إن المردود الاقتصادي الناجم من الاستثمار في هذا المورد أكبر من المردود الناجم من بقية الموارد الاقتصادية الأخرى.

ثانيا. المقترحات:

1. اعتماد سياسات تقوم بتطوير المجتمع بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واعتماد مسار واقعي ومتدرج يتقدم بشكل متوازي وعلى جميع المستويات ويتطلب أن يكون هناك تقارير تنموية سنوية وممسوحات شاملة ترصد حالات التغير التي تحدث في مؤشرات التنمية البشرية.
2. استنباط سياسات عملية واقعية عن طريق توصيف نظري جديد يخدم هدفاً مشتركاً واحداً وهو اعادة بناء العراق متضمناً استراتيجيات على مختلف المستويات والمجالات وتقوم على مبادى حقوق الانسان والعدالة والانصاف والثقة بالقدرات البشرية الوطنية لنتمكن من ادارة مواردنا الطبيعية والبشرية والمؤسسية من أجل بناء اقتصاد انتاجي متنوع يكون للقطاع الخاص دوراً بارزاً فيه.
3. الاهتمام بمراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات العامة والعمل على توفير كافة المستلزمات الطبية والأدوية الخاضعة لمقاييس السيطرة النوعية واعتماد مناشيء عالمية وتطوير مستوى الكوادر الطبية بإيفادهم لدورات خارج البلاد والعمل على تعميم برامج رعاية الطفولة والأمومة واجراء حملات توعية طبية للوقاية من الأمراض الخطرة.
4. تفعيل التنمية البشرية في العراق من خلال النهوض بهذا المورد المتجدد الذي يعد من أهم الاستثمارات عالمياً بعدّه هو القائد للعملية الانتاجية ونجاحها يعتمد على مدى النجاح الذي يحققه هذا المورد البشري، فمتى ما كان هذا المورد مؤهل كانت العملية الانتاجية تسير بالوجهة الصحيحة وتأهيل العنصر البشري لابد أن يكون مسبوق بالاهتمام بالجانب الصحي والتعليمي والمستوى المعيشي.

المصادر

اولاً. المصادر العربية

1. أمارتياسن، (2010)، (التنمية حرية)، ترجمة شوقي جلال، الطبعة الاولى، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب.
2. البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، (2010)، (تقرير التنمية البشرية).
3. البنك الدولي لمؤشر رأس المال البشري (2004-2022).
4. البنك المركزي العراقي، تقرير البنك المركزي للاستقرار المالي، (2010).
5. بنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي (2008).
6. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والبحوث النشرة الاحصائية السنوية (2004-2022).
7. جمعة، عبد الحمن عبيد، (2012)، (أثر الهيمنة المالية الحكومية على فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
8. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية، بغداد وزارة التخطيط (2004-2022).
9. خضير، منعم احمد، وعبد الله، محمد، (2018)، (أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية في العراق للمدة 2001- 2016)، بحث منشور، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد (3)، العدد (43)، العراق، تكريت.

10. الدعمة، ابراهيم مراد، (2002)، (التنمية البشرية بين النظرية والواقع)، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الاردن.
11. زكي، هجير عدنان، (2008)، (الاقتصاد الدولي والنظرية والتطبيق)، الطبعة الثانية، دار الفكر الكتب والوثائق، بغداد، العراق.
12. شهاب، شاكر محمود، (1989)، (اثار النفقات العامة في التنمية الاقتصادية في العراق)، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق.
13. مسعود، مهيوب، (2017)، (دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الاصلاحات الاقتصادية للمدة 1990 – 2015)، اطروحة دكتوراه (منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Reis, Lico and Linguas, Smith, (1996), (Dictionary of financial and Business terms), south bank, University England.
2. Ferrara, Laurent and Hernando, Ignacio and Marconi, paniela (2018), (International Macroeconomic in the wake of the Global Financial crisis), springer, Gewebe strasse, Switzerland.